

Distr.: General
14 March 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

20-17 نيسان/أبريل 2023

متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تمويل التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

موجز

تتضمن هذه المذكرة، التي تسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية للتقرير عن تمويل التنمية المستدامة لعام 2023 الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، تقييماً للنقد المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية. وتستند فرقة العمل، في تقريرها، إلى خبرة أكثر من 60 عضواً من أعضائها وإلى التحليلات التي أجروها والبيانات التي جمعوها. وتقدم تحليلاً للسياق الاقتصادي العالمي وأثاره على التنمية المستدامة، وعمليات التحوّل الصناعي المستدام، والتقدم المحرز في مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والمسائل ذات الصلة بالبيانات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - لمحة عامة ورسائل رئيسية

1 - في آذار/مارس 2021، حذرت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية من خطر حدوث تباعد في العالم يمكن أن يؤدي إلى ضياع عقد من زمن التنمية. وبحلول عام 2022، تحول ذلك الخطر إلى واقع - إذ باتت الفجوة التمويلية الشاسعة تتحول إلى فجوة إنمائية. فخلال الأشهر الاثني عشر الماضية، أدت الزيادات الحادة في أسعار الغذاء والطاقة، وتسارع وتيرة تشديد الأوضاع المالية، إلى زيادة تقادم التحديات التي تواجه العديد من البلدان، مما أدى إلى زيادة الجوع والفقر وعكس مسار التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال آفاق الاقتصاد الكلي العالمي غامضة إلى حد بعيد، وقائمة بوجه خاص للعديد من أفقر البلدان وأكثرها ضعفا التي تواجه أعباء متزايدة لخدمة الديون وقبودا مالية شديدة. وفي سياق الاقتصاد الكلي العالمي البالغ الصعوبة اليوم، تتباعد آفاق التمويل والتنمية المستدامة تباعدا أكثر حدة.

2 - وإذا تركت الفجوة التمويلية دون معالجة، فستصبح فجوة دائمة على صعيد التنمية المستدامة. ففي حين تزداد احتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة، لا يواكب تمويل التنمية تلك الزيادة. وهناك حاجة مستمرة إلى تقديم دعم دولي فوري ومعزز للبلدان الضعيفة، بما في ذلك العديد من أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الوقت نفسه، يؤدي انخفاض مستويات الاستثمار، ولا سيما في العديد من البلدان النامية، إلى تعميق الفجوة الإنمائية. ومن شأن تأخير الاستثمار في التحول المستدام أن يجعل أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأهداف المناخية بعيدة المنال ويؤدي إلى تقادم تحديات التمويل في المستقبل.

3 - ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يركزوا على المدى الطويل، مع العمل في الوقت ذاته على معالجة الأزمات على المدى القريب. وللإجراء القصير الأجل تأثير على التنمية الطويلة الأجل. ويمكن للأزمات المتعددة أن تقصر الأطر الزمنية لاتخاذ القرارات من جانب مقرري السياسات والمستثمرين والأعمال التجارية والأفراد. وتؤكد الأزمات مرة أخرى الحاجة إلى تركيز طويل الأمد على التنمية القادرة على الصمود والمستدامة والشاملة. ويمكن للاستثمار المستدام والمنتج أن يحول الاقتصادات ويساعد في تنويعها، وأن يعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات، بما في ذلك الصدمات التضخمية في جانب العرض. وكما هو مبين في التقرير عن تمويل التنمية المستدامة لعام 2022، فإن ذلك الاستثمار يمكن البلدان أيضا من تعبئة الموارد على مر الزمن وتحسين خدمة الدين. ولذلك يركز التقرير عن تمويل التنمية المستدامة لعام 2023 على التحول المستدام، بما في ذلك خارطة طريق للحكومات، إلى جانب التغييرات في طريقة عمل التمويل.

4 - وهناك حاجة إلى العمل على الصعيدين الدولي والوطني لزيادة تمويل أهداف التنمية المستدامة. فأطر السياسات الوطنية والعالمية تشكل الحوافز، ولها أثر على المخاطر، ولها تأثير على احتياجات التمويل وتدفيقاته. وقد فرضت الصدمات العالمية الأخيرة ضغوطا هائلة على المؤسسات العالمية وآليات الحوكمة. ويمثل تعزيز أطر السياسات العالمية ذات الصلة عنصرا بالغ الأهمية لإتاحة إحرار التقدم على صعيد التمويل. بيد أن إصلاحات النظام الدولي لوحدها لن تحقق التنمية المستدامة. فالبلدان تحتاج إلى رسم مساراتها الخاصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا يتجسد في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وعملية تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، اللتين

تسندان إلى كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تدميته، لكنهما تكلفان المجتمع الدولي بتوفير البيئة التمكينية الدولية المواتية والدعم.

5 - وقد زادت سلسلة الصدمات العالمية والأزمات المتداخلة من خطر حدوث المزيد من التفتت الجغرافي - الاقتصادي وزادت من الحاجة الملحة إلى الإصلاح. غير أنها أدت أيضا إلى زخم للإصلاح ودعوات للتغيير المؤسسي السريع. وفي تقريرها عن تمويل التنمية المستدامة لعام 2023، تورد فرقة العمل توصياتها باعتماد هذه اللحظة وبذل جهود متضافرة لتوفير التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب. ونبعت ثلاث رسائل رئيسية من تحليل فرقة العمل وشكلت الأساس لتوصيات مرتبطة بجميع مجالات خطة عمل أديس أبابا، على النحو الموجز أدناه.

6 - أولا، يجب زيادة التعاون الإنمائي والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة على الفور لتعزيز مصادر التعاون الإنمائي الدولي. فالطلب على التعاون الإنمائي الدولي أعلى من أي وقت مضى. إذ تحتاج البلدان المعرضة لأثر تغير المناخ ولأزمة الدين إلى الحصول على موارد بشروط أكثر تيسيرا. وهناك حاجة إلى تقديم المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية للحد من الأزمات الغذائية المتزايدة. ولا يواكب التمويل المناخي الأثر المتزايد لتغير المناخ. ويتعين على مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية أن يفوا بالتزاماتهم ويجب زيادة جميع مصادر التعاون الإنمائي. وهناك حاجة أيضا إلى تقديم الدعم السريع والكافي للبلدان التي تعاني من المديونية الحرجة، سعيا إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تخفيض رصيد ديونها وتوفير تخفيف طويل الأجل لعبء الديون.

7 - وهناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لزيادة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. ولا يزال الاستثمار العام والخاص ضعيفا مقارنة بالمستويات التاريخية، ولا سيما في معظم البلدان النامية. وظلت الزيادة الكبيرة في الاستثمار في التحول في مجال الطاقة، وهي نقطة مضيئة، متركزة في البلدان المتقدمة النمو والصين. ودفعت ندرة التمويل هذه الأمين العام إلى الدعوة إلى وضع خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة من أجل زيادة تمويل التنمية الطويل الأجل الميسور التكلفة بشكل كبير في مجالات مثل البنية التحتية والتعليم والحماية الاجتماعية والتحول الهيكلي المستدام.

8 - ثانيا، يجب تحسين الهيكل المالي الدولي إذ تسعى البلدان إلى إعادة تشكيل المنظمات والمعايير والقواعد والأطر الدولية. وقد ساهمت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في إلحاح الحاجة إلى تنشيط الهيكل المؤسسي ليتناسب مع طموح خطة عام 2030. وتجري المناقشات بشأن إصلاحات الهيكل الدولي على نطاق النظام الدولي، بما في ذلك في مجموعات البلدان غير الرسمية، مثل مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع ومبادرة بريدجتاون. وهي مدرجة في جدول أعمال مجلسي إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والهيئات التي تتخذ من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مقرا لها، وفي أماكن أخرى. وتتدرج في الأمم المتحدة ضمن مناقشات خطتنا المشتركة وعملية تمويل التنمية. وتشمل هذه الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل مؤسسات ومعايير الهيكل المالي والقضايا ذات الصلة كامل نطاق مجالات عمل خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك:

(أ) وضع معايير استدامة متفق عليها دوليا للاستثمار الخاص والأنشطة التجارية (التقرير عن تمويل التنمية المستدامة لعام 2022، الفصل الثالث-باء)؛

(ب) تطوير نطاق منظومة مصارف التنمية ومهمتها (الفصل الثالث-جيم)؛

(ج) إنشاء صندوق للخسائر والأضرار المتعلقة بتغير المناخ بعد عقود من المناقشة (الفصل ثالثاً-جيم)؛

(د) التعجيل بتحسين آليات التصدي لمشاكل الديون، بسبل منها الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وسندات الدين العام المربوطة، وغيرها من الآليات (الفصل ثالثاً-هاء)؛

(هـ) زيادة وتسريع توجيه مخصصات حقوق السحب الخاصة التاريخية إلى البلدان المحتاجة، بما في ذلك من خلال الصناديق التابعة لصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية (الفصل ثالثاً-واو)؛

(و) إعادة صياغة المعايير الضريبية الدولية، ولا سيما قواعد فرض الضرائب على الأعمال التجارية المرقمنة والمعلمة والأصول الرقمية (الفصل ثالثاً-ألف)؛

(ز) تكثيف الحوار المتعدد الأطراف بشأن القواعد والاتفاقات المتعددة الأطراف الحالية المتعلقة بالاستثمار والتجارة (الفصل ثالثاً-دال) والتكنولوجيا (الفصل ثالثاً-زاي) لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والحد من الآثار السلبية غير المباشرة للسياسات الوطنية.

9 - وبإمكان هذه العمليات إيجاد هيكل دولي أكثر اتساقاً وفعالية. والمناقشات وعمليات الإصلاح المؤسسي جارية. فبإمكانها سد بعض الثغرات في الهيكل الدولي، ومواءمته بشكل أفضل مع احتياجات القرن الحادي والعشرين، وزيادة التمويل لأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. ومع ذلك، إذا تمت بطريقة مجزأة، وظلت جزئية ولم تأخذ أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار بشكل كامل، فسيظل الهيكل مجزأ وغير ملائم لغرض تحقيق التنمية المستدامة. وتتيح عملية تمويل التنمية في الأمم المتحدة فرصة للجمع بين هذه الجوانب المختلفة. وسيعقب المنتدى المقبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في عام 2023، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل ومؤتمر القمة الذي يعقد كل سنتين في أيلول/سبتمبر 2024. ولتحقيق أقصى استفادة من هذه المناسبات، يجب أن تبني المناقشات على بعضها البعض، كجزء من عملية واحدة ترمي إلى ضمان اتساق الإصلاحات، ومواءمتها بالكامل مع أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي.

10 - ثالثاً، يلزم العمل على الصعيد الوطني لتسريع العمليات الوطنية للتحويل الصناعي المستدام. فيجب أن يواكب ويدعم الإصلاحات في الهيكل الدولي ودفعة الاستثمار العالمية عمل وطني منسق. ولن تتجح خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة إذا لم تعد السياسات الوطنية إشعال جذوة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

11 - وتحتاج البلدان إلى تعزيز النهج الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال جيل جديد من السياسات الصناعية المستدامة وأطر التمويل المتكاملة. فقد كان التصنيع والتحول الهيكلي محركين تاريخيين للنمو وإيجاد فرص العمل والتقدم التكنولوجي. ويتيح إحياء السياسات الصناعية في الوقت الحاضر - وهو استجابة ليس لأزمة المناخ وجائحة كوفيد-19 فحسب، ولكن أيضاً للمخاوف الجيوسياسية - فرصة سانحة للبلدان لتنفيذ عمليات تحول صناعي مستدام تتمثل في بناء القدرات الإنتاجية المحلية لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد المنخفض الكربون وإيجاد فرص العمل اللائق وكفالة المساواة بين الجنسين، إلى جانب الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ويشمل ذلك على الصعيد الوطني ما يلي:

(أ) استراتيجية متماسكة للسياسات الصناعية المستدامة، تتماشى مع الرؤية العامة للبلد. إذ يتعين أن ترتبط السياسات الصناعية المستدامة ارتباطاً وثيقاً باستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، التي يمكن دعمها بأطر تمويل وطنية متكاملة. ويلزم أن تكون محددة السياق، وتستجيب للأطر المؤسسية والقيود الملزمة للبلد. ويعد التخطيط والتمويل المتكاملان، من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة مثلاً، أمرين ضروريين لتكون البلدان مستعدة للاستفادة من نظام عالمي مجدد وأكثر دعماً؛

(ب) بناء قطاع أعمال محلي دينامي. فلم يعد تهيئة بيئة أعمال مواتية أمراً كافياً؛ إذ تحتاج البلدان أيضاً إلى تهيئة بيئة أعمال مواتية ومستدامة، تشمل الاستثمار في البنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والتغلب على القيود الائتمانية، وتحفيز السلوك المستدام (من خلال تسعير الكربون مثلاً)، واتباع السياسات الموجهة لدعم الشركات ومعالجة قيود الاستثمار؛

(ج) مجموعة أدوات أكثر اتساعاً. فنظراً إلى أن عمليات التحول الصناعي المستدام تحتاج إلى أن توجه نحو أهداف التنمية المستدامة، فإنها تتطلب مجموعة أدوات أكثر اتساعاً لإنشاء ومواءمة حوافز الاستثمار في التنمية المستدامة؛

(د) دعم الفئات الضعيفة التي قد تفقد فرصاً اقتصادية في عمليات الانتقال. وهذا يؤكد أهمية نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، فضلاً عن الدعم المحدد الهدف والتدريب والمبادرات ذات الصلة، والتركيز على المناطق الريفية حيث يعيش العديد من الفقراء.

12 - ويمكن أن تشمل الإجراءات على نطاق خطة عمل أديس أبابا للاستثمار في التحول الصناعي المستدام ما يلي:

(أ) إيجاد فرص استثمارية، في الأنشطة الحاسمة للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون على سبيل المثال؛

(ب) اعتماد تدابير تنظيمية لدعم تطوير التكنولوجيات واعتمادها؛

(ج) مواءمة النظم الضريبية والمالية مع أهداف التحول الصناعي المستدام، مع زيادة الإيرادات لتمويل الاستثمار العام؛

(د) الجمع بين أدوات جانب العرض، مثل حوافز الاستثمار، والشراء العمومي الاستراتيجي في جانب الطلب، فضلاً عن وضع معايير التكنولوجيا المناسبة لتشجيع تطوير الشركات المحلية، والابتكار المستدام، والقدرة التنافسية في نهاية المطاف؛

(هـ) استخدام مصارف التنمية العامة وغيرها من الصناديق العامة لدعم البحث والتطوير الأساسيين، والابتكار في المراحل المبكرة، والاستثمار الأوسع في أهداف التنمية المستدامة؛

(و) تشكيل القطاع المالي الخاص من خلال اتخاذ تدابير تنظيمية وغيرها من التدابير لتشجيع التمويل الطويل الأجل ومواءمته مع التنمية المستدامة.

13 - وستحتاج بلدان نامية كثيرة إلى دعم القدرات والدعم المالي. ويمكن للمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان بتوفير الدعم لمشاريع محددة، من خلال أدوات التمويل المختلط التي تتماشى مع الأولويات الوطنية، ودعم القدرات، على سبيل المثال.

- 14 - ويوجد العالم على مفترق الطرق. والخطر يتمثل في مزيد من التفتت الجغرافي الاقتصادي وتأكل نظام تعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد، مع كون البلدان الأكثر ضعفا والأقل قوة أكثر تأثرا. والفرصة تتمثل في إصلاح نظام تعددية الأطراف وتعزيزه من خلال هيكل مالي دولي يحقق الأهداف العالمية الطموحة المحددة في عام 2015، إلى جانب الإجراءات الوطنية للاستثمار في التحول المستدام.
- 15 - وفي ظل العديد من عمليات الإصلاح المنهجي الجارية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالوعد البارز في خطة عمل أديس أبابا بإنشاء نظام تجاري ونقدي ومالي عالمي متماسك ومتعاقد، مع تحديث الالتزامات لتعكس العالم المتغير. ويحدد هذا التقرير العديد من الخطوات التي يمكن لمقرري السياسات اتخاذها من أجل بناء عالم مستدام وعادل.

ثانيا - السياق الاقتصادي العالمي وآثاره على التنمية المستدامة

- 16 - لا تزال التوقعات الاقتصادية العالمية هشة في ظل بيئة صعبة للغاية. ففي حين أن بعض الغيوم التي تلوح في أفق الاقتصاد العالمي قد تنقشع، فإن التوقعات الأساسية تحيط بها درجة عالية من عدم اليقين. ويتوقع أعضاء فرقة العمل تباطؤا في النمو العالمي في عام 2023. وتشمل مخاطر التراجع استمرار التضخم أكثر من المتوقع بما يؤدي إلى دوامة من الأسعار والأجور، وتشديدا حادا وغير منظم للأوضاع المالية العالمية، وزيادة في تصاعد التوترات الجيوسياسية.
- 17 - وفي حين يتوقع أن يكون التضخم قد بلغ ذروته، فإن السياسة النقدية ستظل متشددة في معظم البلدان. ويتوقع أن يؤدي الاعتدال في أسعار السلع الأساسية العالمية وإعادة فتح الصين أبوابها إلى تخفيف ضغوط الأسعار العالمية في المستقبل. ومع ذلك، يتوقع أن يظل التضخم الكلي مرتفعا في العديد من البلدان، مما يوجب المخاوف من أن توقعات التضخم ما زال من الممكن أن تصبح غير ثابتة. وفي هذه البيئة، يرجح أن تحافظ المصارف المركزية على مواقف متشددة في السياسة النقدية.
- 18 - وتواجه البلدان مقايضات صعبة على صعيد السياسة النقدية والمالية. فقد دفع ارتفاع التضخم المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم إلى الشروع في تشديد نقدي قوي، على الرغم من التعافي الاقتصادي غير الكامل من جائحة كوفيد-19. كما أدى التشديد السريع للأوضاع المالية العالمية إلى تأجيج الشواغل المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون في عدد من البلدان النامية. وسيكون ارتفاع تكاليف الاقتراض ضارا بشكل خاص بالبلدان التي تعاني بالفعل من أعباء خدمة ديون كبيرة وديون مقومة بالعملة الأجنبية. وقد تعرضت المالية العامة للبلدان التي تعتمد اعتمادا شديدا على واردات السلع الأساسية لضغوط خاصة بسبب الزيادة في أسعار الأغذية والطاقة. ومع اشتداد ضغوط ضبط أوضاع المالية العامة، هناك خطر حدوث تأخيرات أو تخفيضات كبيرة في الاستثمار في التنمية المستدامة، بما في ذلك العمل المناخي. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يستتبع النقش المالي تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي تضر بشكل غير متناسب بأكثر الفئات السكانية ضعفا، بما في ذلك النساء والأطفال.
- 19 - ولا تزال آفاق الاستثمار في معظم البلدان النامية ضعيفة، مما يزيد من خطر حدوث ندوب أعمق وأطول أمدا. ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، أعلن العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو عن حزم مالية كبيرة، تشمل زيادات في الاستثمار العام، من أجل دعم تعافياها الاقتصادي. وعلى النقيض من ذلك، كانت البلدان النامية أكثر تقييدا، حيث اضطر العديد من أفقر البلدان إلى خفض الإنفاق في مجالات، مثل البنية التحتية

والتعليم. وبالنسبة للبلدان النامية، تؤدي فترة طويلة من الاستثمار الضعيف إلى تفاقم الفجوات الكبيرة أصلاً في الاستثمار في المناخ وأهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً - ما الذي يستلزمه الأمر؟ تمويل التحول الصناعي المستدام

20 - يمكن أن تكون زيادة الاستثمار في التحول الصناعي المستدام مفتاحاً لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة. فقد كان التصنيع والتحول الهيكلي محركين تاريخيين للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق التقدم التكنولوجي ووضع الأساس للحد من الفقر والتعبئة المستمرة للموارد المحلية. وكان وجود قطاع خاص محلي نابض بالحياة يشارك في أنشطة دينامية في صميم التقدم والتنمية المستدامين في معظم البلدان. وكانت حصيلة الجهود السياساتية المبذولة من جانب البلدان لتحفيز التحول الصناعي متباينة، لا سيما فيما يتعلق بالإنصاف والبيئة والتنمية المستدامة على نطاق أوسع. ويمكن تعلم العديد من الدروس من الإخفاقات والنجاحات على حد سواء.

21 - واستجابة لسلسلة من الصدمات والأزمات الكبرى، أصبحت حالة القدرات الإنتاجية المحلية مجدداً مصدر قلق رئيسي لمقرري السياسات في جميع أنحاء العالم. وكان الركود الكبير في عامي 2007 و 2008، وأزمة المناخ المستمرة، وجائحة كوفيد-19، وتداعيات الحرب في أوكرانيا في الآونة الأخيرة، جميعها عوامل ساهمت في إحياء السياسات الصناعية. وقد اتخذت البلدان خطوات لدعم عمليات الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتشجيع الرقمنة، وتعزيز قدرة اقتصاداتها على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية وغير الاقتصادية. وزادت تدابير السياسة الصناعية بأكثر من الضعف بين عامي 2009 و 2019، مع حدوث معظم الزيادة في البلدان المتقدمة النمو.

22 - ويتيح إحياء السياسات الصناعية فرصة لتحقيق التحول الصناعي المستدام. وتعطي أهداف التنمية المستدامة الجهود المبذولة في الوقت الحاضر في التحول الصناعي الاتجاه المطلوب، الذي يجب أن يكون مدعوماً ليس بالنمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضاً بالنمو الذي يمكن أن يستمر على مر الزمن، ويكون شاملاً للجميع، ويهيئ فرص العمل اللائق، والذي يكون مستداماً بيئياً ويدعم الخفض السريع لانبعاثات الكربون. ويتعين أن يعكس الجيل الجديد من السياسات الصناعية المستدامة أولويات التنمية المستدامة هذه.

23 - ويتطلب التحول الصناعي المستدام استثماراً عاماً وخاصاً موسعاً ومنسقاً وموجهاً. ويتطلب استثماراً من القطاع الخاص في الابتكار، والتحول في مجال الطاقة ومجالات أخرى، وتوفير إمكانية الحصول على التمويل بتكلفة ميسورة لتمويل هذا الاستثمار. ويتطلب التحول الصناعي المستدام أيضاً استثماراً عاماً في البنية التحتية المستدامة، ورأس المال البشري، والمنافع العامة الأخرى للتغلب على الاختناقات في جانب العرض وتيسير الاستثمار الخاص، وتوفير الحيز المالي للحفاظ على هذا الاستثمار. ونظراً لأن التحول الصناعي المستدام اتجاهي، فإنه يتطلب أيضاً مجموعة أدوات أكثر اتساعاً لإنشاء ومواءمة حوافز الاستثمار المستدام: (أ) القيادة العامة والتنسيق لهيئة فرص الاستثمار، في الأنشطة الحاسمة للانتقال إلى الاقتصاد المنخفض الكربون على سبيل المثال؛ (ب) والتدابير في جانب الطلب أو التدابير التنظيمية لدعم تطوير التكنولوجيات المرغوبة واعتمادها؛ (ج) ومواءمة النظم الضريبية والمالية وجميع أطر السياسات الأخرى ذات الصلة مع أهداف التنمية المستدامة.

24 - والسياسات الصناعية والتمويلية المستدامة، سواء تعلق الأمر بالعمل الوطني أو الدعم الدولي، أساسية لتيسير عمليات التحول هذه. وفيما يلي خيارات السياسة العامة ذات الصلة، مع التركيز تحديدا على سياسات التمويل ذات الصلة بمجالات عمل خطة عمل أديس أبابا:

(أ) ينبغي أن تمتلك البلدان زمام الأمور بقوة في عملية صياغة السياسات الصناعية وينبغي إشراك أصحاب المصلحة المعنيين (مثل الأعمال التجارية الخاصة والعمال والمجتمع المدني) في عمليات شاملة للتشاور وصنع القرار. وتعتمد عمليات التحول الصناعي المستدام على التأييد والإجراءات المنسقة للعديد من أصحاب المصلحة.

(ب) يتعين على مقرري السياسات وضع استراتيجية متماسكة للسياسة الصناعية المستدامة، تتماشى مع الرؤية العامة للبلد. ويتعين أن ترتبط السياسات الصناعية المستدامة ارتباطا وثيقا باستراتيجيات وخطط التنمية المستدامة الوطنية، التي يمكن دعمها بأطر تمويل وطنية متكاملة. ويلزم أن تكون محددة السياق، وتستجيب للأطر المؤسسية والقيود الملزمة للبلد؛

(ج) يجب أن توفر البلدان الدعم للفئات الضعيفة التي قد تفقد فرصا اقتصادية في عمليات التحول الصناعي. وهذا يؤكد أهمية نظم الحماية الاجتماعية الشاملة؛

(د) لخفض تكلفة رأس المال التي تتكبدها الشركات، ينبغي للبلدان أن تواصل تحسين البيئات التمكينية المحلية، وبالتالي الحد من مخاطر الاستثمار، والقطاعات المالية، في سبيل خفض تكلفة رأس المال محليا، واعتماد سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة؛

(هـ) تمثل مصارف التنمية العامة مصدرا رئيسيا للتمويل الطويل الأجل ويمكنها أن تساعد في معالجة الفجوات التمويلية من أجل تحقيق التحول المستدام. ويمكنها توفير التمويل للشركات الجديدة أو الأصغر حجما أو الابتكارية، أو للقطاعات ذات الأولوية. وتعد مصارف التنمية العامة أيضا خبرات محددة ومعلومات عن الأسواق، إذ إنها يمكن أن تسد الثغرات في المعارف والموارد على حد سواء؛

(و) تظل حوافز الاستثمار أكثر أدوات السياسة الصناعية المستدامة انتشارا ويمكن إكمالها بتدابير في جانب الطلب وبمعايير التكنولوجيا المناسبة لحفز استحداث واعتماد عمليات إنتاج مستدامة. وتستلزم أيضا تصميمًا دقيقًا للسياسات لإدارة الآثار المالية وتجنب الاستحواذ من جانب المصالح الخاصة، وذلك بربط الدعم بمعايير النجاح على سبيل المثال؛

(ز) ستحتاج بلدان نامية كثيرة إلى دعم القدرات والدعم المالي. ويمكن للمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان من خلال الإصلاحات الشاملة في الهيكل المالي الدولي، فضلا عن توفير الدعم لمشاريع محددة، من خلال أدوات التمويل المختلط التي تتماشى مع الأولويات الوطنية على سبيل المثال؛

(ح) تحتاج البلدان النامية أيضا إلى الحفاظ على الحيز السياساتي القائم واستعادته في بعض المناطق لتنفيذ سياسات صناعية مستدامة. وهناك مخاطر زيادة التفتت في الاقتصاد العالمي وزعزعة النظام التجاري العادل والمفتوح. وقد أفضت الجهود المبذولة لمعالجة تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة، وإعلانات السياسة الصناعية الأخيرة في بعض الاقتصادات الكبرى إلى دعوات لزيادة الحوار المتعدد الأطراف وربما تكييف القواعد الحالية المتعددة الأطراف. ويجب ألا يؤدي عدم تكافؤ الفرص والفجوة التمويلية إلى تقويض قدرة البلدان النامية على تحقيق التحول الصناعي المستدام.

رابعاً - الرسائل والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023

الموارد العامة المحلية

25 - لقد أدت الضغوط المالية والاقتصادية، وأعباء الديون المرتفعة، وضيق الحيز المالي إلى إجهاد المالية العامة في معظم البلدان، وتظل الموارد العامة المحلية السبيل الرئيسي للحكومات لدعم أهداف التنمية المستدامة. والمبالغ الهائلة التي تعبئها الحكومات وتتفقها في جميع أنحاء العالم وتفاصيل تقرير السياسات المحلية أو وضع المعايير الضريبية الدولية غالباً ما تحجب آثار الضرائب المحلية والإنفاق المحلي على رفاهية الناس. وتساهم الموارد العامة المحلية إسهاماً مباشراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تمويل السلع والخدمات العامة. وتساهم أيضاً بالحد من عدم المساواة من خلال إعادة التوزيع، وتغيير سلوك الأسر المعيشية والشركات بفضل الحوافز، وتسهيل دورة الاقتصاد الكلي من خلال سياسة مواجهة التقلبات الدورية. ويمثل النظام المالي أداة أساسية للتحويل الهيكلي المستدام.

26 - وتعزز قدرة النظام الضريبي والقدرة الأوسع نطاقاً للقطاع العام بعضهما البعض بوجه عام، ما يعزز العقد الاجتماعي. والنظم الضريبية المحلية أساسية للعقد الاجتماعي الذي يساهم فيه دافعو الضرائب في المجتمع وتوفر فيه الحكومات منافع وخدمات عامة قيمة. ويمكن الحفاظ على الحلقة الحميدة: إذ يدعم الاستثمار في القدرة الضريبية زيادة الإنفاق على المنافع العامة وتحسين الخدمات، مما يساهم في امتثال دافعي الضرائب. ومن خلال بناء الثقة عن طريق الحوكمة الفعالة لنظم الإيرادات والنفقات، ستكون الحكومات أيضاً أقدر على تحقيق أهداف السياسة العامة الأخرى. وتحتاج هذه الجهود وقتاً وإرادة سياسية مستمرة لكي تؤتي ثمارها.

27 - وقد تشير التغيرات الأخيرة في البيئة العالمية، ولا سيما الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، إلى تعديلات في سياسات الإيرادات. ويخلق ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، بدافع الحرب في أوكرانيا، أرباحاً غير متوقعة. ولمواجهة هذه التحديات، يوصى بما يلي:

(أ) نظراً لاحتمية معالجة تغير المناخ، ينبغي للحكومات أن تسمح لأسعار الطاقة المرتفعة بتحفيز الحد من استخدام الوقود الأحفوري مع تعويض الأسر المعيشية الفقيرة؛

(ب) يمكن أن تكون الضرائب على الأرباح غير المتوقعة جزءاً من نظم ضريبية فعالة ويمكن للموارد المتأتية من ذلك أن تساعد في معالجة تحديات الإنصاف الناجمة عن ارتفاع الأسعار، بما في ذلك عن طريق مساعدة الضعفاء.

28 - وتعد النظم الضريبية والإنفاق العام أداتين قويتين لتحفيز ودعم التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق تحول هيكلي مستدام سياسات وتدخلات عامة فعالة. وتؤثر معظم الأدوات الضريبية على السلوك؛ ويمكن التحدي في موازنة الحوافز مع التنمية المستدامة والأهداف الوطنية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) ينبغي موازنة الميزانيات والسياسات الضريبية مع أولويات التنمية المستدامة، مع تحقيق الاتساق عبر مجالات السياسة العامة، من خلال استخدام أطر التمويل الوطنية المتكاملة على سبيل المثال؛

- (ب) يمكن أن تسهم الشفافية في النفقات الضريبية والمشتريات والميزانيات في خضوع المالية العامة للمساءلة وتعزيز فعالية الموارد العامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ج) في حين يمكن استخدام النفقات استخداماً استراتيجياً ينبغي أيضاً أن ترتبط بالأداء، وتكون محددة زمنياً ويعد تقييمها بانتظام وفي ضوء الضرائب الدنيا العالمية الجديدة؛
- (د) يجب أن يكون القصد من سياسات الشراء تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن تتضمن الرصد الفعال والحوكمة المعززة لمنع الفساد.
- 29 - وينبغي للبلدان أن تواصل تعزيز الجهود بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، مع وضع نظم ضريبية مراعية للمنظور الجنساني في الوقت ذاته. وللنظم الضريبية آثار جنسانية كبيرة. وينبغي تحليل النظام المالي برمته لفهم الأثر الجنساني الكامل للسياسة المالية. ويوصى بما يلي:
- (أ) في ضوء الفجوات في الثروة بين الجنسين، ينبغي فرض الضريبة على الدخل الرأسمالي بنفس المعدل المطبق على دخل العمل على الأقل؛
- (ب) يمكن دعوة النظام الدولي إلى وضع منهجيات ومبادئ توجيهية لتحليل التحيز الجنساني الضمني في السياسات والنظم الضريبية، يمكن إدماجها في أدوات التخطيط؛
- (ج) يمكن أن تساعد الدراسات الدقيقة لضرائب محددة، والمزيج الضريبي، والإدارة الضريبية على تحديد الحواجز الجنسانية والنهج المراعية للمنظور الجنساني؛
- (د) ينبغي جمع معلومات دافعي الضرائب بطرق تسمح بتصنيفها لتيسير إجراء تحليل أكثر شمولاً للآثار الجنسانية للنظم الضريبية والسياسات الضريبية المحددة.
- 30 - ويتعين على مقرري السياسات معالجة مخاطر وفرص الرقمنة المتعلقة بالضرائب عبر ثلاثة أبعاد مختلفة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والإنصاف:
- (أ) يمكن للتكنولوجيا الرقمية تبسيط إدارة الضرائب وتحسينها؛
- (ب) ينبغي أن تكون السياسة الضريبية متسقة مع النهج الوطنية إزاء الأصول الرقمية لتعزيز المعلومات المتاحة لإدارات الإيرادات بغرض الامتثال الضريبي مع احترام مستويات الخصوصية المرغوبة؛
- (ج) يجب على كل بلد أن يبت في نهجه إزاء فرض الضرائب على نماذج الأعمال المرقمنة، الذي يمكن أن يشمل استخدام ضرائب الخدمات الرقمية المؤتمتة أو اعتماد الركيزة الأولى في إطار العمل الجامع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين، استناداً إلى سياقه الوطني والإيرادات المحتملة والتأثير الاقتصادي.
- 31 - وينبغي أن تخدم السياسات الدولية المتعلقة بالنظام الضريبي والنزاهة المالية جميع البلدان. وسعياً إلى معالجة تحدي البلدان النامية المتمثل في استبعادها ومعاناتها من التدفقات المالية غير المشروعة، يوصى بما يلي:
- (أ) ينبغي أن تركز الصكوك الدولية للشفافية الضريبية والمالية على احتياجات البلدان النامية وواقعها، مع وجود آليات تكفل إمكانية استفادة أقل البلدان نمواً من التعاون الدولي، بسبل منها مثلاً بناء القدرات وتبادل المعلومات على أساس لا يقوم على المعاملة بالمثل؛

(ب) ينبغي لجميع البلدان أن تجتمع للنظر في آليات جيدة لتعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال تماما؛

(ج) ينبغي للدول أن تعتمد على وجه السرعة أدوات يمكن أن تساعد في منع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، من قبيل إنشاء سجلات يتم التحقق منها لمعلومات الملكية الفعلية لجميع الوسائل القانونية.

32 - ويتطلب التقدم المستمر في تعبئة الموارد المحلية الاستثمار في تحسين الإدارة الضريبية وبذل جهود ثابتة لبناء ثقة المواطنين في الدولة. وليست تكلفة التحسين الإداري تكلفة عالية جدا ولها عوائد مالية كبيرة، ويمكن للمانحين زيادة الدعم في هذا المجال لأفقر البلدان. ويوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تكفل تمتع الإدارات الضريبية بما يكفي من الموارد والاستقلالية والاستقلال عن التدخل السياسي؛

(ب) ينبغي للإدارات الضريبية أن ترسي ممارسات للمساءلة والشفافية، لا سيما من خلال تقديم الخدمات لدافعي الضرائب وتنفيذ التشريعات. وهناك حاجة إلى إطار لصنع القرار يكون قائما على القواعد وذا مستوى عال من النزاهة؛

(ج) تحتاج الإدارات إلى مديرين فعالين، ونماذج إدارية مرنة، وتصاميم تنظيمية سليمة من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجيات، إضافة إلى نهج سليمة للإدارة القائمة على النتائج؛

(د) هناك حاجة إلى إرادة سياسية مستمرة لنجاح الإصلاح الضريبي.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

33 - تشكل أنشطة المؤسسات التجارية الخاصة واستثماراتها وابتكاراتها محركات رئيسية للإنتاجية والعمالة والنمو الاقتصادي. غير أن الجهود الجارية لزيادة الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية حتى قبل عام 2015 لم تظهر تقدما كافيا. وتشكل تعبئة أنشطة المؤسسات التجارية والمالية الخاصة أحد أكبر التحديات على صعيد تحقيق التنمية المستدامة.

34 - والقصد من السياسات الصناعية هو تغيير هذا الوضع من خلال تحفيز الاستثمار والنشاط التجاري بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك السياسات التي تحد من المخاطر على جميع الشركات من خلال تعزيز البيئة التكنولوجية كأدوات تستهدف القطاعات أو مجالات الاستثمار. وفي نهاية المطاف، ستكون خيارات السياسات خاصة بكل بلد ومرتبطة بالأولويات الوطنية، ولكن ينبغي أن تدعم أهداف التنمية المستدامة ومجالات القدرة التنافسية والدينامية التي يمكن أن تحفز النمو الشامل والمستدام.

35 - وفي حين ركز جزء كبير من النقاش حول سياسات الاستثمار على اجتذاب الاستثمار الأجنبي، فإن التحليل يسلط الضوء على أهمية تطوير قطاع أعمال محلي دينامي. ويمكن للحكومات تهيئة بيئة أعمال مستدامة مزدهرة. وبالإضافة إلى معالجة المخاطر السياسية ومخاطر الاقتصاد الكلي، يشمل ذلك ما يلي:

(أ) تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) تنفيذ أو تعزيز سياسات المنافسة لضمان عدم قيام الشركات بخنق الابتكار أو مفاومة أوجه عدم المساواة والفقر أو إعاقة الأهداف البيئية؛

(ج) توفير خدمات البنية التحتية الضرورية للتنمية المستدامة وأداء الاقتصاد، نظرا لأنه، على الرغم من المبادرات العديدة في هذا المجال، تظل الفجوات في البنية التحتية كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(د) معالجة القيود المالية، التي تؤثر بشكل خاص على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بسبل منها تسخير التقدم التكنولوجي.

36 - غير أن تهيئة بيئة أعمال تجارية مواتية قد لا يكون كافيا لتعبئة الاستثمار بالسرعة والنطاق المطلوبين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان الأكثر احتياجا وفي القطاعات الرئيسية للاستدامة. وسيطلب تحديد أنواع الأدوات المالية التي يرجح أن تحقق نتائج بالنظر إلى السياق المحلي إجراء تقييم مناسب للقيود الرئيسية التي تعوق الاستثمار. ويمكن أن تساعد مجموعة من أدوات السياسة العامة في التغلب على بعض العقبات التي تعترض الاستثمار الخاص.

37 - ومن شأن خطط البنية التحتية المتطورة جدا أيضا أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير بيئة مواتية. وينبغي أن تشمل إجراء مشاورات كافية مع أصحاب المصلحة وأن تتضمن الآثار المناخية، وتقييمات مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود، إضافة إلى التقييمات الجنسانية، لتوفير رؤية طويلة الأجل. وستسمح هذه الرؤية للبلدان بتجنب امتلاك أصول مكلفة عالقة، مثل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، أو أصول البنية التحتية الأساسية غير القادرة على العمل أثناء الكوارث وبعدها.

38 - ويلزم أيضا إجراء تغييرات كبيرة في طريقة عمل المؤسسات التجارية والمالية الخاصة. فالحاجة إلى إحداث تغيير منهجي تتجلى بالنظر إلى عدم إحراز تقدم في العديد من مجالات الاستدامة التي يكون فيها للشركات أثر كبير.

39 - ويعترف قادة المؤسسات التجارية بشكل متزايد بأنه سيكون من الضروري أن تؤخذ عوامل الاستدامة في الاعتبار لتحقيق النجاح المالي على المدى الطويل وكفالة قدرة شركاتهم على الاستمرار في المستقبل. وتتطلب معالجة تأثير أنشطة الأعمال التجارية على أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي ما يلي:

(أ) تعزيز إفصاح الشركات عن الاستدامة. إذ ينبغي تضمين متطلبات الإبلاغ المنطبقة على الشركات الكبيرة مجموعة موحدة من مقاييس الاستدامة، بغض النظر عن أثر الأحداث الخارجية على أداؤها؛

(ب) تصميم الأطر السياسية والتنظيمية لدعم التمويل المستدام، من خلال اللوائح و/أو السياسات التي تربط ربطا أفضل بين الربحية والاستدامة. وتندرج في هذا الإطار السياسات العامة التي تدعم القرارات طويلة الأجل، مثل تسعير العوامل الخارجية والإلغاء التدريجي للإعانات الضارة. وإضافة إلى ذلك، يجب تعديل نماذج حوكمة الشركات لمعالجة استمرار الأخذ بالنزعة القصيرة الأجل في أسواق رأس المال ومواءمة الحوافز الداخلية بشكل أفضل مع أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) جعل الاستثمار المستدام أكثر مصداقية، بسبل منها تحديد تصنيفات الاستدامة؛

(د) إلزام مستشاري الاستثمار بأن يسألوا عملاءهم عن أولوياتهم من حيث الاستدامة، إضافة إلى ما يطلبونه منهم أصلا من معلومات أخرى، ويلزم تحديد معايير دنيا لتسويق المنتجات الاستثمارية على أنها مستدامة.

التعاون الإنمائي الدولي

40 - تفرص جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا وأزمة الغذاء والوقود وأزمة المناخ طلبا غير مسبوق على التعاون الإنمائي الدولي. كما تغير المشهد التمويلي العالمي منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، مما جعل التحرك فيه أمرا متزايدا التعقيد. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز جميع مصادر التعاون الإنمائي الدولي.

41 - وارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أعلى مستوى لها في عام 2021، بفعل الدعم المقدم لجهود التصدي لجائحة كوفيد-19. غير أنها لا تزال دون الالتزامات في ظل تزايد الطلبات. وتحتاج البلدان المعرضة لأثر تغير المناخ ولأزمة الدين إلى الحصول على منح وموارد بشروط أكثر تيسيرا، في حين يمكن أن يساعد التمويل المختلط والموارد غير الميسرة لمصارف التنمية المتعددة الأطراف أيضا في تلبية الطلب الأوسع نطاقا. ويمكن لجميع البلدان النامية الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى الصعيد القطري، يمكن أن تساعد أطر التمويل الوطنية المتكاملة للبلدان النامية في تحديد أفضل استخدام لموارد التعاون الإنمائي والمزيج المناسب من التمويل العام والخاص لدعم أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة.

42 - وينبغي لمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية أن يسعوا إلى الوفاء بالتزاماتهم التمويلية، والتركيز على الأثر الجماعي، وتحسين نوعية هذه المساعدة. وقد أدت المساعدة الإنمائية الرسمية دورا معاكسا للتحولات الدورية في سياق الاستجابة للأزمات المتتالية، حيث قدمت دعما إضافيا كبيرا لجهود التصدي لجائحة كوفيد-19. ويمكن لمقدميها الثنائيين المساعدة في إعادة تشكيل نظام تمويل التنمية المستدامة في ضوء الطلبات المتغيرة من خلال التدابير التالية:

(أ) يتعين على مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية، أكثر من أي وقت مضى، أن يفوا بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما لأقل البلدان نموا التي تواجه تحديات هائلة ولديها احتياجات كبيرة. وفي مواجهة تزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون، ينبغي إعطاء الأولوية للمنح بدلا من القروض بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع استخدام معايير الضعف المتعددة الأبعاد في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب ألا يكون الدعم الإضافي لأوكرانيا واللاجئين على حساب تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية عبر الحدود إلى البلدان الأخرى المحتاجة؛

(ب) ينبغي مواصلة دعم القطاعات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19، ما سيعزز أيضا التأهب للأزمات في المستقبل. وينبغي تعزيز التأهب للجوائح، استنادا إلى الخبرة المكتسبة من مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي؛

(ج) يتطلب الحد من الأزمات الغذائية المتزايدة تقديم المعونة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الفورية والمساعدة الإنمائية لمعالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي.

43 - وتؤدي مصارف التنمية المتعددة الأطراف دورا حيويا في تلبية الطلب المتزايد. وقد اعترف بالدور الهام لهذه المصارف في إطار مجموعة العشرين، وخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، ومبادرة بريدجتاون، وغيرها، مع توجيه دعوات إليها لزيادة الإقراض من أجل المساعدة في مواجهة تحديات التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يلاحظ ما يلي:

- (أ) دعا الأمين العام إلى إقراض يكون أجله طويلا جدا (30 إلى 50 عاما) ويتيح فترات سماح كبيرة، على أن تكون القروض جميعها متسقة مع أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) يمكن أن يساعد ضخ رأس المال وتحقيق المستوى الأمثل للميزانيات العمومية في توسيع نطاق الإقراض الذي تقوم به مصارف التنمية المتعددة الأطراف؛
- (ج) يلزم بذل جهود أكثر تضافرا للاستفادة من شبكة مصارف التنمية العامة في تلبية الطلبات المتزايدة.
- 44 - وفي حين أنه بإمكان التمويل المختلط تيسير تعبئة موارد تمويل التنمية لتلبية الطلب المتزايد على الدعم الإنمائي، فإنه يلزم اتباع نهج جديد على النحو التالي:
- (أ) يلزم أن يكون التمويل المختلط متوائما مع الأولويات القطرية وجزءا من استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية الأوسع نطاقا؛
- (ب) ينبغي أن يكون التركيز الأساسي لجميع الصفقات المختلطة على الأثر الإنمائي، وليس على كمية أو درجة الرفع المالي؛
- (ج) ينبغي أن يراعي التحليل دائما قياس تكلفة التمويل المختلط مقابل آليات التمويل الأخرى، وأن يضمن ألا يبالغ القطاع العام في تعويض الشريك الخاص؛
- (د) تكتسي تنمية القدرات والشفافية، والمشاركة، والإبلاغ أهمية بالغة.
- 45 - وإكمالا للجهود المشتركة بين الشمال والجنوب، يساعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب البلدان النامية على تلبية الطلب المرتفع على الدعم الإنمائي. وقد أحرزت الجهود المبذولة لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقدما. وتؤدي مصارف التنمية والمؤسسات المالية التي يقودها الجنوب دورا متزايدا الأهمية.
- 46 - وفي خضم أزمة المناخ، لا يواكب التمويل المناخي التأثير المتزايد لتغير المناخ واتساع فجوة التمويل. وبعد الفشل في تحقيق هدف التمويل المناخي البالغ 100 بليون دولار في عام 2020، تبذل الجهود حاليا لتحديد هدف كمي جماعي جديد للتمويل المناخي. وعلى الجانب الإيجابي، شهدت الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ صدور قرار تاريخي بإنشاء صندوق للخسائر والأضرار بعد عقود من المناقشة. وهناك حاجة إلى حلول أخرى، من قبيل ما يلي:
- (أ) قيام مصارف التنمية المتعددة الأطراف بدور قيادي في تحقيق أهداف التمويل المناخي؛
- (ب) مساعدة المنصات القطرية من قبيل شراكة الانتقال العادل في مجال الطاقة في تسريع العمل المناخي والاستثمار فيه.
- 47 - وتتطلب التغييرات في مشهد تمويل التنمية فهما مشتركا أفضل لخطة فعالية التنمية. فمنذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، شهد التعاون الإنمائي الدولي تحولات كبيرة - من حيث الجهات المقدمة والطرائق والتركيز والجهات المتلقية. ويمكن أن يساعد فهم مشترك لمبادئ فعالية التنمية من جانب جميع الجهات الفاعلة في السياسات والإجراءات على الصعيد القطري. ويؤكد ذلك ما يلي:
- (أ) أظهرت جائحة كوفيد-19 أهمية وجود تعاون إنمائي قائم على الوعي بالمخاطر؛

- (ب) لتعزيز المسؤولية الوطنية، ينبغي للمانحين أن يعهدوا بمزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حكومات البلدان النامية، بما في ذلك بالنسبة للأولويات المحددة في الخطط الوطنية؛
- (ج) يمكن أن يساعد تشجيع مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في منتديات التعاون الإنمائي الوطنية على تحسين الوصول إلى المجتمعات المهمشة والضعيفة؛
- (د) يمكن تعزيز فهم مشترك للكيفية التي يمكن بها لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي أن تساعد جميع الجهات الفاعلة على التأثير في السياسات والسلوك.

التجارة الدولية بوصفها قوة دافعة للتنمية

48 - لقد أثرت الحرب في أوكرانيا على تعافي التجارة من أثر جائحة كوفيد-19 وأثرت على الإمدادات الغذائية، ما أدى إلى أزمة غذائية عالمية. وتباطأ نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات في أوائل عام 2023، بعد أن بلغ أعلى مستوى تاريخي في عام 2022. ولا تزال التكاليف البحرية مرتفعة بسبب استمرار نقص قدرات الشحن البحري، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة. كما أثر ارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة، وانخفاض قيمة العملات مقابل دولار الولايات المتحدة، والقيود المفروضة على الصادرات على الإمدادات الغذائية في جميع أنحاء العالم. وساعدت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في استئناف صادرات الحبوب الأوكرانية وسط الحرب المستمرة، ووافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على إعفاء مشتريات برنامج الأغذية العالمي من الأغذية للأغراض الإنسانية من قيود التصدير من أجل معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي المتزايد.

49 - وتأثير جائحة كوفيد-19، والرقمنة، وأزمة المناخ هي عوامل تجلب اهتماما متجددا بالسياسة التجارية والصناعية. ويمكن أن تساعد التدابير التجارية في بناء أو تحسين القدرة التنافسية للصناعات المحلية، ما يدعم السياسات الصناعية. وهناك اهتمام متجدد بدور السياسة الصناعية في معالجة أزمة المناخ وسط الرقمنة السريعة. غير أن البلدان المتقدمة النمو بحاجة إلى النظر في أثر السياسات الصناعية على البلدان الفقيرة. فهناك خطر حدوث فجوة تصنيعية جديدة، ما لم يتم دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. ويوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) يحتاج المجتمع الدولي إلى تحديث القواعد المتعددة الأطراف بشأن الإعانات في مواجهة التحديات المتفاقمة. وهناك حاجة إلى مزيد من الحوار لوضع خطة لتحسين فهم برامج الإعانات وعواقبها.
- (ب) ينبغي إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية في الحصول على الدعم.

50 - وفي حين حصل تقدم في تنفيذ تدابير تيسير التجارة، تستمر الفجوة في مجال تمويل التجارة في الاتساع. فتنفيذ تدابير تيسير التجارة يتسم بالتفاوت، إذ تحتاج أقل البلدان نمواً إلى مزيد من الدعم. وأدت التحديات العالمية الحالية أيضاً إلى توسيع الفجوة في مجال تمويل التجارة. ولموجهة ذلك، يوصى بما يلي:

- (أ) يمكن لمصارف التنمية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي أن تساعد في زيادة تمويل التجارة؛

(ب) يمكن أن يساعد البحث عن الفرص في تمويل التجارة الرقمي في تضيق الفجوة في مجال تمويل التجارة.

51 - وتظل اعتبارات التنمية المستدامة محورية في المناقشات الجارية في النظم التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف. ويمثل التركيز على الاستدامة في اتفاق منظمة التجارة العالمية الجديد بشأن إعانات مصائد الأسماك إنجازا تاريخيا لمنظمة التجارة العالمية وسيكون مفيدا في معالجة الإعانات الضارة لمصائد الأسماك. وتوسعت الاتفاقات التجارية الإقليمية، مع إيراد قضايا البيئة والعمل بشمل متزايد. وتظهر الاتجاهات الأخيرة أيضا موجة جديدة من الاتفاقات القطاعية القائمة على آليات التنظيم، من قبيل اتفاقات الاعتراف المتبادل لتسهيل استيفاء متطلبات اختبار المطابقة في المجال التجاري. ويجري إنهاء اتفاقات الاستثمار الدولية أكثر من الاتفاقات الجديدة الموقعة، إذ تتضمن الاتفاقات المبرمة حديثا أحكاما موجهة نحو الإصلاح. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إصلاحات فورية لاتفاقات الاستثمار الدولية لدعم العمل المناخي بشكل أفضل، لأن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الحالي، الذي يعتمد إلى حد كبير على اتفاقات الجيل القديم، من قبيل معاهدة ميثاق الطاقة، يمكن أن يحول دون اتخاذ الدول تدابير لمكافحة تغير المناخ وحماية البيئة، ما يؤدي إلى ارتفاع خطر نشوء قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

الدين والقدرة على تحمله

52 - لا تتبدى في تحديات الديون أي علامات على التراجع بالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة والضعيفة، مما يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين تباينت صورة الديون العالمية في عام 2022، ارتفعت مخاطر الديون في العديد من البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا. ويشكل عبء الديون المفرطة عقبة كبرى أمام التنمية المستدامة. ولا يزال التصدي لهذه التحديات وتحسين الهيكل المالي وهيكل الديون على الصعيد الدولي أولوية ملحة.

53 - وانخفض الدين العام العالمي كحصة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، لكن ديناميات الديون تباينت بين البلدان، وتفاقت مواطن الضعف المتعلقة بالديون في العديد من البلدان النامية. وعلى الصعيد العالمي، انخفضت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من أعلى مستوى لها سجل في عام 2021 نظرا لانتعاش النشاط الاقتصادي، إلى جانب زيادة التضخم (التي تقلل من القيمة الحقيقية للدين). غير أن هذا الرقم يخفي اختلافات كبيرة بين البلدان، إذ تشهد أقل البلدان نموا غير المصدرة للوقود وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل زيادات أخرى في الديون. وعلاوة على ذلك، تشير مجموعة من مؤشرات الدين إلى زيادة مواطن الضعف المتعلقة بالديون وزيادة تقلص الحيز المالي للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. ويقوم نحو 60 في المائة من البلدان التي تستخدم الإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها معرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة أو هي في حالة مديونية حرجة، أي ضعف المستوى المسجل في عام 2015. ويعاني ما مجموعه 52 بلدا ناميا، يقطنها نصف سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، من مشاكل ديون حادة وتكاليف اقتراض مرتفعة.

54 - وكان تزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون مدفوعا باقتران الصدمات العالمية. واعتمدت معظم الحكومات تدابير مالية للتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، كما اضطرت البلدان النامية إلى الإنفاق للتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الأغذية. وساهم تشديد السياسة النقدية العالمية

في زيادة مواطن الضعف المتعلقة بالديون في البلدان النامية من خلال زيادة تكاليف الاقتراض وعكس اتجاه تدفقات رأس المال، ما أدى إلى انخفاض قيمة العملات في العديد من البلدان.

55 - واستمر أيضا الاتجاه نحو مشهد أكثر تباينا للدائنين. فعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، قامت أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل بتتبع قاعدة دائنيها، مع ارتفاع كبير في حصة الاقتراض من الدائنين الثنائيين الرسميين والدائنين من القطاع الخاص من خارج نادي باريس. واستمرت تلك الاتجاهات في عامي 2021 و 2022. وفي حين أن زيادة تنوع الدائنين توفر مصدرا مرحبا به للتمويل الجديد، فإنها أدت إلى تفاقم تحديات التنسيق بين الدائنين في حل أزمات الديون. وفي الآونة الأخيرة، وفي مواجهة تساؤل فرص الوصول إلى أسواق السندات، عاد العديد من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل إلى سوق القروض المشتركة، التي توفر تمويلا أقل شفافية وأقصر آجالا، مما أدى بدوره إلى زيادة مواطن الضعف المتعلقة بالديون.

56 - ومع تزايد مواطن الضعف وفي ظل تكوين الديون الأكثر تباينا، تعد الإدارة الفعالة للدين العام أمرا ضروريا. وتتمثل الأولويات الرئيسية في وضع وتنفيذ استراتيجيات لإدارة الديون، وتنمية الأسواق المحلية، وتحسين المعلومات والشفافية، وتعزيز دعم قدرات مديري الديون. ويقوم المجتمع الدولي بزيادة تنفيذ أنشطة تنمية القدرات لفائدة أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل في جميع مجالات إدارة الدين العام.

57 - ويقاسم كل من الدائنين والمدينين المسؤولية عن زيادة شفافية الديون. وينبغي للمقترضين تحسين أطرهم القانونية والارتقاء بمستوى نظمهم لتسجيل الديون والإبلاغ عنها، وقدراتهم، وإجراءاتهم لتبادل المعلومات، وينبغي للدائنين تعزيز ممارسات التمويل الشفافة والامتثال عن إبرام اتفاقات السرية.

58 - وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم لتمكينها من زيادة الاستثمار في العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة في مواجهة تحديات الديون الشديدة. وبالنسبة للبلدان التي ليست لديها بعد أعباء ديون لا يمكن تحملها ولكن لديها حيز مالي محدود، يمكن لأدوات التمويل الابتكاري، مثل مبادلات الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، أن تحرر الموارد من أجل التنمية المستدامة. وبالنسبة للبلدان التي لديها ديون لا يمكن تحملها، هناك حاجة إلى إعادة هيكلة مبكرة وعميقة.

59 - وفي خضم تزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون، يحتاج الهيكل الدولي لتسوية الديون إلى تحسين كبير لتحفيز إعادة هيكلة عميقة وسريعة بما فيه الكفاية. ويمكن للتسويات المبكرة للديون أن تساعد البلدان في تجنب القيام "بالقليل جدا بعد فوات الأوان". ويزيد مشهد الدائنين الأكثر تباينا المهمة تعقيدا. ويمكن أن يساهم تعزيز التعاون بين الدائنين، بمن فيهم الدائنون الثنائيون والدائنون من القطاع الخاص، في معالجة شاملة ومناسبة للديون. وينبغي أن تستمر التحسينات التعاقدية في اتفاقات الديون، من قبيل تعزيز شروط العمل الجماعي وبنود مراعاة القدرة على التكيف مع تغير المناخ في مجال الديون وأحكام التصويت بالأغلبية في اتفاقات القروض في المساعدة على تعزيز إطار تسوية الديون.

60 - وينبغي أن يستمر الإطار المشترك في التحسن وأن يوسع نهجه المنسق ليشمل بلدانا أخرى. وعلاوة على الانتهاء من معالجة ديون البلدان التي تقدمت بالفعل بطلب للانضمام إلى الإطار المشترك، يمكن أن تعزز التنفيذ عدة تدابير تتمثل في زيادة الوضوح بشأن مراحل العملية وجدولها الزمنية، وتعليق خدمة الديون طوال مدة أي مفاوضات، وتوضيح كيفية إنفاذ مبدأ تماثل المعاملة، وتوسيع هذا النهج المنسق

ليشمل بلدانا أخرى. ومن الضروري زيادة تعزيز هيكل الديون لتحقيق عمليات أكثر قابلية للتنبؤ وحسنة التوقيت ومنظمة للبلدان التي تدرج ضمن الإطار المشترك وللبلدان التي ليست مشمولة به.

معالجة المسائل النظمية

61 - ليست النظم المالية والنقدية العالمية مصممة لتوفير التمويل أو الاستقرار اللازمين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتطورت النظم العالمية الحالية بطريقة مجزأة من هيكل عفا عليه الزمن الآن تم إنشاؤه في نهاية الحرب العالمية الثانية. ويؤدي تقلب الأسواق المالية وتدفقات رأس المال إلى تعقيد إدارة الاقتصاد الكلي وتقويض استقرار العملات وأسعار الصرف. ولا تزال هذه النظم العالمية غير ملائمة لتلبية احتياجات جميع البلدان ولم تواكب تغير البيئات الاقتصادية والاجتماعية. ولم تدمج القواعد وترتيبات الحوكمة الحالية للمؤسسات والأسواق المالية التنمية المستدامة إدماجا كاملا بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

62 - وتستيعب الطبيعة العابرة للحدود للتحديات الراهنة وجوب عمل البلدان معا لمعالجة هذه القضايا النظامية، وتزيد سلسلة الأزمات الحالية من إلحاح الحاجة إلى ذلك. وقد دعا الأمين العام، إدراكا لذلك، إلى وضع خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة من أجل توفير الاستثمار الفوري، ولكن مع تعزيز الهيكل المالي العالمي في أثناء ذلك. وستكون هناك حاجة إلى القيادة السياسية لكفالة إنجاز الإصلاحات بالقدر اللازم لتلبية طموحات أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون نظم الحوكمة العالمية أكثر تمثيلا للحقائق الاقتصادية الراهنة وأن توجه تصميم وإجراءات النظام المالي الدولي لتمويل أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي.

63 - وتحتاج شبكة الأمان المالي العالمية على وجه الاستعجال إلى زيادة تعزيزها وجعلها ملائمة للغرض. وستتطلب شبكة الأمان رصيذا إجماليا أكبر من الموارد لضمان التغطية التأمينية الفعالة لجميع البلدان والمناطق. وتحقيقا لهذه الغاية، يوصى بما يلي:

(أ) ينبغي للحكومات أن تواصل استكشاف سبل الاستخدام الفعال لحقوق السحب الخاصة، مثل تشجيع إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة بسرعة أكبر ومناقشة كيفية ضمان إصدار حقوق السحب الخاصة في الوقت المناسب لمواجهة التقلبات الدورية عندما تكون هناك حاجة عالمية طويلة الأجل لتكملة الأصول الاحتياطية القائمة؛

(ب) يمكن توسيع نطاق الترتيبات الإقليمية وإتاحة إمكانية الاستفادة لمزيد من البلدان بشروط مسبقة أقل؛

(ج) يمكن للمجتمع الدولي أيضا استكشاف سبل الاستفادة من نجاح ترتيبات المبادلة الثنائية.

64 - ويمكن للمجتمع العالمي أن يعمل على تسهيل التحول عن العملة الوطنية الموحدة باعتبارها مرتكزا لنظام الاحتياطي الدولي. وقد تكون هناك حاجة إلى مواصلة المناقشات بنشاط في هذا الصدد، بينما تتطور الرقمنة ويزداد التقنت الجغرافي - الاقتصادي. وسيطلب تخصيص دور أكبر لحقوق السحب الخاصة في تخفيف التصحيح الخارجي أو توفير مصدر مرن للتمويل لتعزيز قدرة صندوق النقد الدولي على الإقراض تنقيح اتفاقية تأسيس الصندوق.

65 - ولمعالجة المخاطر الناجمة عن جهات الوساطة المالية غير المصرفية، ينبغي لمقرري السياسات ضمان وجود مظلة تنظيمية متماسكة وفقاً لمبدأ "نفس النشاط، نفس المخاطر، نفس القواعد" من خلال مراعاة ما يلي:

(أ) يندرج في هذا الإطار استخدام المبدأ في الأطر التنظيمية للأصول الرقمية؛

(ب) يستتبع المبدأ رصد الرفع المالي والسيولة واحتياجات رأس المال في جهات الوساطة المالية غير المصرفية؛

(ج) تكتسي المعايير العالمية الشاملة والمنسقة والمتسقة الأهمية لإدارة المخاطر المحدقة بالمستخدمين والأسواق والاستقرار المالي، وينبغي تطبيقها على التكنولوجيات المالية كما تطبق على جهات الوساطة المالية التقليدية.

66 - وستساعد معالجة المخاطر في الحد من تقلبات تدفقات رأس المال، التي يمكن الحد منها بشكل أكبر من خلال التنسيق عبر الحدود بشأن السياسات الاحترازية الكلية وسياسات إدارة التدفقات الرأسمالية. وفي هذا الصدد، يوصى بما يلي:

(أ) ينبغي للحكومات أن تستخدم مجموعة أدوات السياسات الكاملة لمعالجة آثار التقلب؛

(ب) ينبغي لبلدان مصدر تدفقات رأس المال أن تتسق مع بلدان المقصد للمساعدة في الحد من التقلبات.

67 - ويتعين على الجهات التنظيمية والمصارف المركزية أن تواصل إدماج تغيير المناخ والعوامل البيئية الأخرى بشكل متسق في لوائحها وعملياتها المالية. وبالنظر إلى أن تغيير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي يخلقان مخاطر مالية وأن القطاع المالي يمكن أن يفاقم مخاطر المناخ وغيرها من المخاطر البيئية أو يساعد في تخفيفها، فمن الضروري ضمان استجابات سياساتية متماسكة. ويوصى بالتالي بما يلي:

(أ) يتعين على الجهات التنظيمية أن تدمج بشكل منهجي المخاطر المناخية والبيئية في أطر الاستقرار المالي الاحترازية الكلية وفي الأطر الاحترازية الكلية التي تعزز أمن وسلامة فرادى المؤسسات المالية. ويمكن وضع معايير دولية لدعم هذه الجهود؛

(ب) يتطلب تخضير التنظيم والإشراف وعمليات المصارف المركزية بيانات محكمة وقابلة للمقارنة، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق الإبلاغ الإلزامي في ضوء معيار إبلاغ دولي متفق عليه؛

(ج) عند الحاجة لإتاحة السياسات النقدية والمالية المواتية للعمل المناخي، يمكن للبلدان النظر في توفير الولايات للمصارف المركزية والجهات التنظيمية لمواءمة لوائحها وعملياتها مع أهداف التنمية المستدامة دون المساس بولاياتها المتعلقة بالأسعار والاستقرار المالي.

68 - ويتعين على المصارف المركزية أيضاً استخدام مبدأ "نفس النشاط، نفس المخاطر، نفس القواعد" للتعامل مع الأصول الرقمية، مع بحث استخدام العملات الرقمية للمصارف المركزية لمعالجة أوجه القصور الطويلة الأمد وحالات احتكار القلة في المدفوعات. ويتعين القيام بذلك بوضع ما يلي في الاعتبار:

(أ) يجب الترخيص لمقدمي الأصول الرقمية وخدمات الأصول الرقمية من القطاع الخاص وتسجيلهم وتنظيمهم والإشراف عليهم بناء على المخاطر التي يشكلونها، بغض النظر عما يسمونه أصولهم أو خدماتهم. وقد يستتبع ذلك اشتراطات احترازية وإبلاغاً شفافاً وقواعد لحماية المستهلك؛

(ب) يتعين على المصارف المركزية أن تتخذ قرارات تصميم العملات الرقمية للمصارف المركزية التي تعزز الشمول المالي، وتزيد المنافسة في المدفوعات، وتعزز الكفاءة، مع إدارة المخاطر؛

(ج) يجب أن يعالج تصميم العملات الرقمية للمصارف المركزية أيضاً قابلية التشغيل البيئي في وقت مبكر من أجل تسهيل المدفوعات المنخفضة التكلفة عبر الحدود، مع منع التدفقات المالية غير المشروعة.

69 - وينبغي للدول الأعضاء أن تستخدم منتديات الأمم المتحدة الشاملة لتعزيز اتساق الحوكمة الاقتصادية العالمية. وبينما تستعد الحكومات لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 ومؤتمر دولي رابع محتمل بشأن تمويل التنمية في عام 2025، يمكنها استخدام منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية لتدعيم قراراتها بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

70 - تتطوي حلول العلم والتكنولوجيا والابتكار على إمكانات كبيرة لدعم إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون السياسات الصناعية المستدامة نهجا استراتيجيا مفيدا لبناء القدرات التكنولوجية والتغيير الهيكلي الموجه. ولتحقيق ذلك، تحتاج الحكومات إلى تهيئة بيئة محلية مواتية للشركات لتعزيز القدرات الاستيعابية. كما تكتسي الحوافز الاقتصادية والدعم الاقتصادي للشركات أهمية حاسمة، وكذلك الحوافز الموجهة لتكنولوجيات محددة. وتؤثر البيئة الدولية، بما في ذلك حماية الملكية الفكرية، أيضاً تأثيراً كبيراً على قدرة البلد على بناء القدرات التكنولوجية.

71 - وفي حين أن اعتماد التكنولوجيات الجديدة والناشئة يمكن أن يعزز التنمية المستدامة، فإنه أدى أيضاً إلى نشوء مخاطر وتحديات سياسية جديدة. ويتعين على الحكومات أن تكون على دراية بالاتجاهات التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك فهم الأثر المتميز لهذه التكنولوجيات على مختلف شرائح المجتمع. وفي حين عززت زيادة الرقمنة مكاسب أكبر في الكفاءة، فإنها ارتبطت أيضاً باتجاهات أوسع نطاقاً تتمثل في تزايد عدم المساواة والاستقطاب الوظيفي. فعلى الرغم من أن التكنولوجيا المالية عززت الشمول المالي، فإن بعض الابتكارات تولد مخاطر على الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، يجب على المؤسسات والسياسات والأطر التنظيمية أن تواكب المشهد التكنولوجي السريع التطور.

72 - وتمثل أزمة الطاقة فرصة لتسريع الانتقال المستدام في مجال الطاقة. ففي عام 2022، ارتفع الإنفاق العالمي على الانتقال في مجال الطاقة إلى مستوى قياسي جديد، مدفوعاً بأزمة الطاقة وتدبير الدعم السياساتي الموجهة في عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة. غير أن الاستثمار الحالي في مصادر الطاقة المستدامة لا يزال غير كاف لتحقيق الأهداف المناخية الدولية. ولا تزال معظم البلدان النامية تواجه نقصاً كبيراً في الاستثمار في مجال الطاقة المستدامة. وهذا على الرغم من الابتكارات الحديثة في تكنولوجيات وأنظمة الطاقة التي تجعل من الممكن بشكل متزايد فصل التقدم الاقتصادي عن انبعاثات غازات الدفيئة.

وثمة مبرر قوي لاتجاه السياسات الحكومية إلى دعم استحداث واعتماد تكنولوجيات منخفضة الكربون ومراعية للبيئة لتحفيز التحول في مجال الطاقة. وهناك حاجة أيضا إلى دعم أقوى من المجتمع الدولي والقطاع الخاص لتعبئة الموارد المالية الكافية من أجل الاستثمار المناخي.

73 - وقد اتخذت منظومة الأمم المتحدة إجراءات على جبهات متعددة لتعزيز قدرات البلدان في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتشمل تلك الإجراءات تقديم الدعم التقني والمالي، وتبادل المعارف والمعلومات، والمساعدة في تصميم السياسات، ووضع المعايير والقواعد. وهناك حاجة إلى مواصلة الجهود التعاونية للدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، ليس فقط لتيسير تكيف البلدان النامية للتكنولوجيات الجديدة من أجل التنمية المستدامة، ولكن أيضا لمواءمة التمويل والاستثمار والتكنولوجيا لكي تتمكن البلدان من التعافي بشكل أفضل من الأزمات الحديثة.

البيانات والرصد والمتابعة

74 - منذ اعتماد خطة عام 2030، اشتدت الحاجة إلى البيانات والإحصاءات، مع الانتشار السريع للتكنولوجيات الرقمية التي تجلب فرصا وتحديات كبيرة. ويمكن أن تساعد البيانات الضخمة وغيرها من الابتكارات في تعزيز الإحصاءات الرسمية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها. ومع ذلك، فإنها تنطوي على مخاطر في غياب معايير مقبولة دوليا لاستخدام البيانات. كما أن بيئة البيانات المتطورة حول التكنولوجيات الجديدة ومصادر البيانات والجهات الفاعلة تضع موضع الشك الدور التقليدي للنظم الإحصائية الرسمية وقد يكون من الصعب دمجها. وينبغي الاستفادة من الخبرة الواسعة للمكاتب الإحصائية الوطنية في التعامل مع البيانات لضمان الاستخدام الفعال لها من أجل الصالح العام وتعظيم قيمة أصول البيانات في بيئة البيانات.

75 - وقد دفعت التغيرات الكبيرة في مشهد تمويل التنمية الطلب على البيانات والإحصاءات إلى ما هو أبعد من المقاييس القائمة منذ أمد طويل، مثل إجمالي الناتج المحلي، في اتجاه تعميم المؤشرات المتعلقة بالرفاه وعدم المساواة والضعف المتعدد الأبعاد. ولم تواكب وتيرة التقدم المحرز في أطر البيانات وقياساتها وجمعها، والأهم من ذلك في تمويل البيانات والإحصاءات، هذه التحديات. ومع بقاء سبع سنوات على الموعد النهائي لأهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك فجوات كبيرة في البيانات المتعلقة بهذه الأهداف. كما ظل تمويل النظم الإحصائية وبيانات البيانات ثابتا منذ عام 2015 وانخفض منذ نقشي جائحة كوفيد-19. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية للبيانات والإحصاءات 0,3 في المائة في عام 2020، وهو جزء ضئيل من الاحتياجات الفعلية.

76 - وثمة حاجة إلى اتخاذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات عاجلة على النحو التالي:

- (أ) ينبغي للمجتمع الدولي زيادة تمويل البيانات والإحصاءات؛
- (ب) ينبغي للبلدان تحديد أولويات الموارد في اتجاه تطوير نظمها الوطنية للإحصاءات والبيانات، بما في ذلك إيجاد جهات مشرفة على البيانات؛
- (ج) ينبغي لأصحاب المصلحة العمل معا لسد الفجوات في بيانات أهداف التنمية المستدامة واستحداث مقاييس تتجاوز إجمالي الناتج المحلي.